

بيان خاص إدانة واستنكار للتفجير الإجرامي الذي وقع في منطقة الدبابية بريف دمشق الجنوبي

تلقت المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، المعلومات المؤلمة والمدانة، حول قيام مسلحي ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في ظهر يوم الاثنين بتاريخ 25/4/2016، بعمل إرهابي تفجير انتحاري بسيارة مفخخة تحتوي حسب التقديرات العسكرية الأولية من 100 الى 120 كيلوغرام من المتفجرات، هي من ذوع بيك آب دبل كابين بيضاء اللون، فقد اجتازت السيارة المفخخة حاجزين للتفتيش لقوات الحكومة السورية، قبل أن يوقفها حاجز التفتيش الثالث وتنفجر عنده أثناء طلب تفتيشها، ووقع الانفجار تحديدا قبل مشفى الامام الخميني عند مدخل الدبابية، وكانت وجهة السيارة فيما لو أكملت طريقها كانت باتجاه قوس البلدية او كوع سودان او قرب المقبرة.. كلها مناطق مكتظة بالأهالي، وقرب الحاجز الذي حصل عنه التفجير يوجد المقر الذي استقبل مؤقتا أهالي الضوعة وكفريا الذين خرجوا مؤخرا ضمن عملية الاجلاء، قد أدى التفجير المارهابي إلى وقوع العشرات من الضحايا-القتلى والجرحى-مدنيين وعسكريين، ووفقا لمصادر اعلامية متطابقة، وفي حصيلة غير نهائية، فقد اسفر التفجير المارهابي عن مقتل 10 مواطنين سوريين وإصابة أكثر من 20 مواطنا سوريا مدنيا وعسكريا، بجروح متفاوتة،

بينهم حالات حرجية، ومازال بعض الضحايا مجهول الهوية. كما أسفرت التفجيرات الإرهابية عن إلحاق الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات وبالسيارات والأبنية والمحال المجاورة. وعرف من الضحايا القتلى الذين قضوا بالتفجير المارهابي، كلا من:

• يحيى جواد جواد

- وائل يحيى حسن
- ثائر علي خاسكي ((عسكري))

• اشلأ عدة اشخاص مجهولي الهوية

وعرف من الجرحى الماسماء التالية:

- فاطمة محمد حمد
- خديجة يحيى زم
- هديل زم
- زينب فواز
- جمانة الحمود
- جهاد محمد حجازي
- حسين قاسم طربيع
- احمد محمد حسين خانم
- حسن بلال حمزة
- حسين علي مهدي
- كرم قاسم بوظ
- فؤاد محمد خضر
- اياد حجازي
- علي مستو كعدة
- ضياء الدين النوري
- اسد جمعة الحسنون
- موسى محمد عماد زين العابدين
- صالح حسين فاعور

إننا في المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا والمتضررين، ونتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا. متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والقتل والاختفاء القسري أيا كانت مصادرها ومبرراتها. كما نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي لازمة السورية وإيقاف نذيف الدماء والتدمير.

وإننا ندعو للعمل على:

1) الموقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدم في المدن والشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكال دعمه ومبرراته.

2) العمل الشعبي والحقوقى من كافة مكونات المجتمع السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنف، والدوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

3) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان والنضال السلمي، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريهم، على أن تكون ضمانات حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

إننا في المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، ندين ونستنكر اشتداد وتيرة العنف المسلح الدموي في مختلف المناطق السورية عموماً وفي المناطق الكوردية خصوصاً، والذي يمارس من قبل المجموعات الإسلامية الراديكالية مثل ما يسمى بـ"جبهة النصرة" وما يسمى بـ"دولة العراق والشام الإسلامية-داعش" والمجموعات المسلحة الأخرى، عبر استخدام أبشع أساليب العنف والمآجرام بحق الإنسانية. حيث أن هذه الممارسات والإجراءات اللاإنسانية أصبحت تتخذ أشكالاً واضحة من الاضطهاد والتطهير العرقي.

وإننا ننظر ببالغ القلق والإدانة والاستنكار للتطورات الخطيرة والمريعة الحاصلة في سورية، في ظل تواصل نزيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والاستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويناته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة الصراعات في سورية والتحكم فيها، فقد باتت حالة من القلق الجدي على مصير سورية الجغرافيا والمجتمع، وبرز رهب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي. عبر إشعال فتن وجروب طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأوقع الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تحكم الأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق الأعنف المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة وهكذا حل، عبر توافقات دولية تتيح إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية،

ووضع آليات للمراقبة والمتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

دمشق 1230 2015

الهيئة الإدارية للفيدرية السورية لحقوق الانسان

www.fhrs.org

info@fhrs.org